

عنوان البحث

مخاطر عدم وجود قسم المخاطر والامتثال والحوكمة في الشركات

إعداد الطالبة/

منار عبدالله محمد العضيبي

243000713

إشراف/

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

في ظل التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال، أصبح الامتثال للأنظمة واللوائح عاملاً أساسياً لضمان استقرار الشركات واستدامتها واستمراريتها.

إن عدم الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية قد يعرض الشركات لمخاطر جسيمة، تشمل العقوبات المالية، وتراجع ثقة المستثمرين، وحتى الإضرار بسمعتها المؤسسية. كما أن غياب قسم للمخاطر والحوكمة والالتزام يزيد من احتمالية وقوع الأخطاء الإدارية وسوء استخدام الموارد، مما يؤثر سلباً على أداء الشركة واستمراريتها.

ماهي الحوكمة:

مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة، أو المسؤول الأول والإدارة التنفيذية بهدف توفير التوجيه الاستراتيجي، وضمان تحقيق الأهداف، بالإضافة إلى التأكد من إدارة المخاطر، والتحقق من الاستغلال الأمثل لموارد المنشأة.

تلعب الحوكمة الجيدة دوراً محورياً في الحد من المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال، حيث تعزز الشفافية والمساءلة وتساعد في بناء نظام إداري قادر على مواجهة التحديات والالتزام بأفضل الممارسات. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مخاطر عدم الامتثال، وأثره على الشركات، مع استعراض دور الحوكمة في إدارة هذه المخاطر وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال.

تلعب إدارات المخاطر والامتثال والحوكمة دوراً محورياً في حماية الشركات من المخاطر التشغيلية والمالية والقانونية، وتعزز من استدامة الأعمال وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. ومع ذلك، فإن العديد من الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، قد تهمل إنشاء قسم متخصص في هذه المجالات، مما يعرضها لمجموعة واسعة من التحديات.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على المخاطر الناجمة عن عدم وجود قسم للمخاطر والامتثال والحوكمة في الشركات، مع التركيز على التأثيرات السلبية على الأداء المالي، والالتزام التنظيمي، وسمعة الشركة في السوق. كما يستعرض البحث بعض الأمثلة الواقعية والتجارب العملية التي توضح أهمية تبني نهج منظم لإدارة المخاطر والامتثال وفقًا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

مشكلة الدراسة:

في ظل التطورات السريعة في البيئة الاقتصادية والتشريعية، أصبح الالتزام بالأنظمة والقوانين عاملاً رئيسياً في استدامة الشركات وحمايتها من المخاطر القانونية والمالية. ومع ذلك، تواجه العديد من الشركات تحديات كبيرة في تحقيق الامتثال الفعال، سواء بسبب تعقيد اللوائح التنظيمية أو ضعف الحوكمة الداخلية، مما يؤدي إلى تعرضها لعقوبات مالية وقانونية، بالإضافة إلى التأثير السلبي على سمعتها في السوق.

يؤدي عدم الامتثال إلى مشكلات متعددة، مثل الغرامات، والخسائر التشغيلية، وانخفاض ثقة المستثمرين والعملاء، مما قد يهدد استمرارية الشركة على المدى الطويل. كما أن غياب الحوكمة الرشيدة يؤدي إلى ضعف الشفافية والمساءلة، مما يجعل الشركات أكثر عرضة لسوء الإدارة والاحتيال واتخاذ قرارات غير مدروسة.

بناءً على ذلك، تتمحور مشكلة البحث حول:

ما هي المخاطر الناجمة عن عدم وجود قسم للمخاطر والامتثال والحوكمة على أداء الشركات واستدامتها؟

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة نظراً للدور المحوري الذي يلعبه الامتثال والحوكمة والمخاطر في استقرار الشركات وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات القانونية والمالية والتشغيلية .

في بيئة أعمال تشهد تطوراً مستمراً في القوانين والتشريعات، وأصبح الامتثال ضرورة استراتيجية، حيث يسهم في الحد من المخاطر القانونية، وحماية الشركات من العقوبات والغرامات التي قد تؤثر على استدامتها.

كما أن الحوكمة الرشيدة تعزز الشفافية والمساءلة، مما يسهم في بناء ثقة المستثمرين والعملاء، وتحسين الأداء المؤسسي. ومن خلال هذه الدراسة، سيتم تسليط الضوء على مخاطر عدم الامتثال والحوكمة الضعيفة، مع استعراض أفضل الممارسات والإجراءات التي يمكن أن تتبناها الشركات لتعزيز الامتثال وتقليل المخاطر.

ويمكن أن تسهم هذه الدراسة في تقديم حلول عملية للشركات والجهات التنظيمية، من خلال تقديم إطار يساعد في تطوير سياسات فعالة للحوكمة والمخاطر والامتثال وتطبيقه، وتعزيز ثقافة الامتثال، مما يدعم استدامة الشركات، ويضمن قدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة التنظيمية والاقتصادية.

تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على المخاطر المحتملة التي تواجه الشركات عند عدم وجود قسم متخصص في المخاطر والامتثال والحوكمة، وتأثير ذلك على استدامة الأعمال واتخاذ القرارات الاستراتيجية. ويمكن تلخيص أهمية الدراسة فيما يلي:

1. تعزيز الوعي المؤسسي: تساعد الدراسة في توعية أصحاب القرار بأهمية إنشاء قسم متخصص في إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة، مما يساهم في تحسين استدامة الشركات.

2. تقليل الخسائر المالية والقانونية: توضح الدراسة كيف أن غياب هذه الإدارات قد يؤدي إلى تعرض الشركات لمخاطر مالية، مثل الغرامات والتعويضات القانونية، التي قد تؤثر سلبًا على الأداء المالي.

3. تحسين الامتثال للأنظمة والتشريعات: تسلط الدراسة الضوء على أهمية الامتثال للأنظمة المحلية والدولية، مما يساعد الشركات على تجنب العقوبات والمخالفات التنظيمية.

4. تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة: تبين الدراسة كيف أن وجود إدارة متخصصة يعزز ثقة المستثمرين والعملاء، مما يساهم في تحسين السمعة المؤسسية وجذب الاستثمارات.

5. المساهمة في تطوير بيئة الأعمال: توفر الدراسة توصيات عملية يمكن أن تساعد الشركات في تحسين أنظمتها الداخلية، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد وسوق العمل.

من خلال هذه الجوانب، تساهم الدراسة في إبراز ضرورة وجود إدارة فعالة للمخاطر والامتثال والحوكمة كجزء أساسي من نجاح واستدامة الشركات.

أهداف الدراسة:

1. تعريف المخاطر و الامتثال والحوكمة وفهم تأثيرها على أداء الشركات واستقرارها المالي والقانوني.
2. أساسيات الحوكمة وفوائدها و تحليل دور الحوكمة الرشيدة في تعزيز الامتثال وتقليل المخاطر التشغيلية والقانونية.
3. استعراض التحديات التي تواجه الشركات في عدم تطبيق أنظمة الامتثال والحوكمة والمخاطر ، وأسباب ضعف الالتزام باللوائح والتشريعات.
4. تقديم أفضل الممارسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها الشركات لتعزيز الامتثال وتحسين أنظمة الحوكمة والمخاطر.
5. تقييم تأثير وجود قسم الامتثال والحوكمة والمخاطر الفعالة على ثقة المستثمرين والعملاء، ودورها في تحسين سمعة الشركات واستدامتها.
6. اقتراح حلول وتوصيات تساعد الشركات على بناء بيئة تنظيمية قوية تدعم الامتثال وتقلل من المخاطر المحتملة.

1. ماهي الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال ؟
2. ما المخاطر التي تواجهها الشركات التي لا تمتلك قسمًا لإدارة المخاطر والامتثال والحوكمة؟
3. كيف يؤثر غياب إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة على الأداء المالي والتشغيلي للشركات؟
5. ما العلاقة بين وجود قسم لإدارة المخاطر والامتثال والحوكمة وتقليل احتمالية حدوث الأزمات المالية والقانونية؟
6. هل يمكن الاستمرار للشركات في زمننا هذا دون وجود قسم إدارة المخاطر والحوكمة والالتزام ؟

فروض الدراسة:

غياب إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة في الشركات يؤثر سلبًا على أدائها المالي والتشغيلي، مما يزيد من احتمالية تعرضها للخسائر وعدم الاستقرار المالي.

الشركات التي لا تمتلك نظامًا واضحًا لإدارة المخاطر والامتثال تكون أكثر عرضة للمخالفات القانونية والتنظيمية، مما قد يؤدي إلى فرض غرامات وعقوبات تؤثر على استدامتها.

تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعال يساهم في تحسين الشفافية وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية، مما ينعكس إيجابيًا على نمو الشركة واستقرارها.

عدم وجود آليات واضحة للامتثال داخل الشركات يزيد من احتمالية حدوث ممارسات فساد أو سوء استغلال للموارد، مما يؤثر على ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة.

وجود قسم متخصص في إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة يساعد في تحسين عملية اتخاذ القرار وتقليل الأخطاء التشغيلية والإدارية، مما يساهم في تحقيق أهداف الشركة بشكل أكثر كفاءة.

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفروض التي تهدف إلى اختبار العلاقة بين غياب قسم المخاطر والامتثال والحوكمة وتأثيره على أداء الشركات. وأهم هذه الفروض هي:

1. الفرض الأول: عدم وجود قسم للمخاطر والامتثال والحوكمة في الشركات يؤدي إلى زيادة تعرضها للمخاطر المالية والقانونية.

2. الفرض الثاني: غياب إدارة متخصصة في المخاطر والامتثال يؤثر سلبًا على الامتثال التنظيمي للشركات، مما يزيد من احتمالية فرض العقوبات والغرامات.

3. الفرض الثالث: عدم تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعال يضعف ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في الشركة.

4. الفرض الرابع: الشركات التي تفتقر إلى إدارة مخاطر واضحة تواجه تحديات في استدامة أعمالها على المدى الطويل.

5. الفرض الخامس: وجود قسم مختص بالمخاطر والامتثال والحوكمة يعزز كفاءة العمليات التشغيلية ويقلل من احتمالات الفساد الإداري.

تهدف هذه الفروض إلى تقديم إطار تحليلي لدراسة أثر غياب هذا القسم في الشركات ومدى تأثيره على الجوانب المالية والتنظيمية والإدارية.

الدراسات السابقة:

يُعد موضوع إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة من الموضوعات الحيوية التي حظيت باهتمام العديد من الباحثين، نظرًا لأهميته في تحقيق الاستدامة المؤسسية وتقليل المخاطر التشغيلية والمالية. تستعرض هذه الدراسة مجموعة من الأبحاث السابقة التي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة، مما يساهم في بناء تصور واضح حول مدى تأثير غياب هذه الإدارات على أداء الشركات.

الدراسات:

- دراسة (سفير محمد ,مولاي بوعلام , بوكبر مصطفى -2019) إرساء مبادئ حوكمة الشركات وأهميتها في إدارة المخاطر ومواجهة الأزمات ركز هذا البحث على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر والتصدي للأزمات المالية. أوضح أن عدم تطبيق هذه المبادئ قد يزيد من حدة الأزمات المالية.
- دراسة (طلال جعاوي ,محمد الزرقي- 2018) أطار مقترح لحوكمة المؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال بحث تطبيقي في المؤسسات البلدية لمحافظة بابل ركز هذا البحث على مفهوم حوكمة المؤسسات و ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وضعف تطبيق قواعد الحوكمة وبالتالي ازدياد حالات الاحتيال وسوء تقديم الخدمات

المنطلقات النظرية للدراسة:

تُركز هذه الدراسة على تحليل مخاطر عدم وجود قسم لإدارة المخاطر، والالتزام، والحوكمة في المؤسسات، وتستند إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي تشكل الإطار المرجعي لفهم تأثيرات غياب هذا القسم على استدامة الشركات وكفاءتها. وفيما يلي المنطلقات النظرية الأساسية التي تُبنى عليها الدراسة:

1. نظرية الحوكمة المؤسسية:

تعتمد هذه النظرية على مفهوم الحوكمة المؤسسية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف المعنية داخل المنظمة مثل المساهمين، والإدارة، والموظفين. وفقاً لهذه النظرية، تساهم الحوكمة السليمة في تحسين أداء المؤسسات، وتعزيز الشفافية، وتوفير الرقابة الكافية على اتخاذ القرارات. غياب قسم الحوكمة يعرض المؤسسات للمخاطر المتعلقة بالفساد، وسوء الإدارة، وضعف الشفافية.

2. نظرية إدارة المخاطر:

تعتبر إدارة المخاطر من المبادئ الأساسية التي تساهم في حماية المؤسسة من المخاطر المالية، التشغيلية، والقانونية. هذه النظرية تركز على أهمية وجود آليات لرصد وتحليل المخاطر وتطبيق استراتيجيات لتقليل تأثيرها. بدون وجود قسم لإدارة المخاطر، تصبح المؤسسة أكثر عرضة للمخاطر غير المتوقعة، مما يهدد استدامتها.

3. نظرية الالتزام المؤسسي:

تستند هذه النظرية إلى أهمية الالتزام بالمعايير القانونية والتنظيمية في العمل المؤسسي. تبرز ضرورة وجود قسم مختص بالالتزام لضمان أن المؤسسة تلتزم بالقوانين واللوائح المحلية والدولية. عدم وجود هذا القسم قد يؤدي إلى تعرض المؤسسة لعقوبات قانونية، أو فقدان الثقة من قبل العملاء والمستثمرين.

المنهجية وطرق البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التفسيري:

حيث يهدف إلى تحليل وتفسير آثار غياب قسم إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة في الشركات. سيتم استخدام أسلوب التحليل التفسيري لدراسة الآثار السلبية التي قد تنشأ عن عدم وجود هذه الأقسام الحيوية، مع التركيز على فهم العلاقة بين غياب هذه الأقسام والمخاطر المحتملة التي قد تواجهها الشركات في مجالات مختلفة.

أما طرق البحث المتبعة في هذا البحث فتمثل في:

1. تحليل الأدبيات: مراجعة شاملة للدراسات السابقة والأبحاث المتعلقة بإدارة المخاطر والامتثال والحوكمة في الشركات، بهدف بناء قاعدة معرفية قوية حول الموضوع.
 2. تحليل الحالات العملية (Case Studies): دراسة حالات واقعية لشركات تأثرت نتيجة غياب هذه الأقسام، وتحليل الأسباب والتداعيات الناتجة عن ذلك.
 3. التحليل النوعي: استخدام البيانات النوعية المتاحة من خلال الأدبيات والدراسات السابقة لتفسير النتائج وربطها بالواقع العملي.
- بهذا الشكل، سيتم تفسير الآثار والتداعيات المترتبة على غياب هذه الأقسام في الشركات وكيفية تأثير ذلك على العمليات التنظيمية والامتثال.

أدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على دراسة الحالات وتحليل المضمون كأدوات رئيسية لجمع البيانات وتحليلها. سيتم استخدام دراسة الحالات (Case Study) لتحليل نماذج من شركات واجهت تحديات نتيجة غياب قسم إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة، بالإضافة إلى شركات نجحت في تطبيق هذه المبادئ، وذلك لاستخلاص العوامل المؤثرة في النجاح أو الفشل.

كما سيتم الاعتماد على تحليل المضمون (Content Analysis) لدراسة التقارير السنوية، اللوائح التنظيمية، والمصادر الرسمية التي تتناول أثر غياب إدارة المخاطر والامتثال على أداء الشركات. يهدف هذا التحليل إلى استخراج الأنماط والتوجهات الرئيسية المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، المالية، والقانونية الناتجة عن غياب هذه الإدارات في الشركات.

حدود الدراسة :

يركز هذا البحث على دراسة مخاطر غياب قسم إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة في الشركات، من خلال تحليل تأثير ذلك على الأداء التنظيمي، الامتثال التشريعي، والاستدامة المالية. وتتمثل حدود الدراسة في الآتي:

ويركز البحث على أهمية وجود قسم متخصص في إدارة المخاطر والامتثال والحوكمة، مع استعراض المخاطر الناجمة عن غيابه، دون التطرق إلى تفاصيل العمليات الداخلية لإدارة المخاطر في كل شركة على حدة.

ويعتمد البحث على أحدث الدراسات والتقارير المتاحة دون التطرق إلى تطورات مستقبلية قد تحدث بعد ذلك.

يعتمد البحث على تحليل دراسات سابقة وتقارير منشورة، دون إجراء استبيانات أو مقابلات مباشرة مع الشركات.

المراجع:

- 1- هيئة السوق المالية السعودية. (2023). لائحة حوكمة الشركات. الرياض: هيئة السوق المالية. متاح على: www.cma.org.sa (<https://www.cma.org.sa/>)
- 2- لجنة بازل للرقابة المصرفية. (2022). مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية. متاح على: www.bis.org (<https://www.bis.org/>)
- 3- معيار ISO 31000 لإدارة المخاطر. (2018). ISO 31000: Risk Management – Guidelines. المنظمة الدولية للتقييس.
- 4- سفير محمد، بوعلام، مصطفى. (2019). إرساء مبادئ حوكمة الشركات وأهميتها في إدارة المخاطر ومواجهة الأزمات. مجلة الدراسات الاقتصادية. مجلة الحوكمة. العدد 01
- 5- طلال محمد علي الججاوي، الزرقي (2018). إطار مقترح لحوكمة مؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال: بحث تطبيقي في المؤسسات البلدية لمحافظة بابل. جملة دراسات محاسبية ومالية. العدد 42
- 6- تحول الرقابة المالية، 2022، العدد 7 -الوزارة المالية
https://www.mof.gov.sa/Financial_Control/mediacenter/Documents/%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9.pdf